# عبد الرحمن عزام وحرب فلسطين ١٩٤٨م

**عصام الغريب محمد** (*)

من أبرز القضايا التى لعب عزام فيها دورا كبيرا، والتى أثارت كثيرا من الجدل أيضا فى أوساط الباحثين، القضية الفلسطينية التى تعد من أهم القضايا العربية فى التاريخ الحديث والمعاصر، إن لم تكن أهمها على الإطلاق.

ومع دور عزام تجاه هذه القضية منذ فتراتها المبكرة، ومشاركته فى المؤتمر الإسلامى بالقدس عام ١٩٣١، ثم مشاركته فى مؤتمر المائدة المستديرة بلندن عام ١٩٣٩، فإن دوره تجاه القضية الفلسطينية فى أثناء توليه الأمانة العامة للجامعة العربية بوصفه أول أمين عام لها يمثل مرحلة مفصلية مهمة فى تاريخ هذه القضية، خاصة دوره فى حرب فلسطين ١٩٤٨.

وحقيقة لم يكن التفكير فى دخول حرب فلسطين فى مايو ١٩٤٨ وليد اللحظة، بل كانت فكرة دخول الحرب مطروحة منذ بدأت تشير الأحداث إلى عدم إنصاف هيئة الأمم المتحدة للعرب بشأن القضية الفلسطينية، إضافة إلى ضغط الرأى العام العربى على أنظمته السياسية والجامعة العربية للتحرك الإيجابى والعملى لنصرة القضية الفلسطينية.

ففى اجتماع وزراء خارجية الدول العربية فى إبريل ١٩٤٧ صرح عزام قائلا: "إننا قد أرسلنا الاحتجاجات المتتالية إلى الحكومة البريطانية على الإجراءات التى اتخذت فى فلسطين، ولم نأل جهدا فى اتخاذ خطة جديدة فعالة إذا لم نصل عن طريق المفاوضات إلى حل عادل؛ ذلك أن نضال الدول العربية

---

(*) باحث بدار الوثائق القومية - مصر.

من أجل فلسطين لن ينحصر فى دائرة الكلام والاحتجاج، بل يتناول جميع الوسائل، ومن بينها الاتجاه إلى القوة إذا اضطررنا لذلك"[١].

وفى اجتماع مجلس الجامعة بعالية فى أكتوبر ١٩٤٧ تشكلت لجنة فنية عسكرية، وقامت بالتحرى والبحث عما لدى اليهود من منظمات عسكرية، وما لديهم من أسلحة وعتاد[٢]، وصرح عزام فى أعقاب هذا الاجتماع بأنه إذا لم تنصف هيئة الأمم المتحدة العرب؛ فهم على أتم استعداد للدخول فى حروب طاحنة فى سبيل نصرة فلسطين، ولن يتوانوا فى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق طلباتهم العادلة[٣].

فكان مؤتمر عالية أول مناسبة تطرح فيها فكرة دخول الجيوش العربية حربا رسمية سافرة فى فلسطين، وكانت العراق وسوريا متحمستين للدخول، وكان النقراشى موجودا فى ذلك الاجتماع، وكان معارضا لدخول الحرب، وكانت له أسبابه السياسية التى ليس منها خوفه من الهزيمة العسكرية.

ويذكر عزام فى شهادته إلى محمد حسنين هيكل "أنه شخصيا لم يكن يعارض دخول الجيوش معارضة كاملة، ولكنه كذلك لم يكن يريد دخولها، وكان يعتقد أن قوات المتطوعين تستطيع أن تقوم بالعبء الكبير، على شرط أن تحسن بالسند المعنوى الضخم من وضع جيوش العرب، وأنه تم الاتفاق فى المؤتمر على حل هو أقرب إلى رأيه الخاص، وكان ذلك الحل أن تدعم الجيوش المتطوعين من الدول العربية بكل الدعم، وأن تقوم جيوش الدول العربية بنقل مراكز تدريبها إلى الحدود المشتركة بينها وبين فلسطين"[٤]، فلم يرغب عزام فى تلك الفترة فى قيام الجيوش العربية بأى أعمال عسكرية فى فلسطين؛ حتى تتلاشى المواجهة مع بريطانيا التى كانت مازالت موجودة فى فلسطين بوصفها دولة منتدبة، مفضلا أن تقوم هذه الجيوش بشكل رمزى بمناورات على حدود فلسطين.

وقد أسهم الجيش المصرى فى ذلك الوقت بالفعل بنصيب كبير فى هذه الحركة، وسافر الفريق إبراهيم عطا الله رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى إلى العريش لمعاينة الحدود الشمالية ومنطقة العريش، وأصدر أوامره بتحريك اللواء الثالث إلى العريش[٥]، وصرح عزام بأن العرب لا يريدون بأحد شرا، وهم إنما حشدوا جيوشهم على حدود فلسطين لإنقاذ إخوانهم العرب فيها، والدفاع عنهم إذا أراد اليهود بهم شرا، أما العدوان فنحن لا نعتزم إنشاء قيادة عسكرية عليا فى الوقت الحاضر، وإن كانت هناك لجنة عسكرية مشتركة تشرف على الأعمال العسكرية وعلى حشد الجيوش وتعبئتها[٦]. حتى عندما طلب أمين الحسينى فى خريف ١٩٤٧ السفر إلى فلسطين، طلب عزام منه التريث، وقال له: إن ذهابه إلى فلسطين فى تلك الظروف سيكون سببا فى تحول المعركة المتوقع نشوبها بين العرب واليهود إلى معركة بين العرب والإنجليز واليهود معًا، ولكن حينما ينتهى الانتداب البريطانى على فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ لا يحول أحد دون سفرك[٧].

وقد اتهم عزام من البعض فى تلك الفترة بأنه كان سببا فى الترويج للفكرة القائلة بأن اليهود مجرد عصابات من اليسير القضاء عليها بقليل من التعاون العربى، وأنه يكفى خمسة آلاف جندى نظامى لتدمير العصابات الصهيونية[٨].

على أن تصريحات عزام فى تلك الفترة أيضا تنفى هذا الاتهام، فقد صرح لجريدة المصرى، وقبل قرار التقسيم، محذرًا من صدوره بأنه "لا يمكن أن يتم تنفيذه بدون مقاومة من عرب فلسطين، وقد تم الاتفاق واتخذت جميع الإجراءات فى دول الجامعة العربية لتأييد هذه المقاومة بالمال والسلاح والرجال؛ للمحافظة على وحدة فلسطين وصيانة حقوقها، وأن الصهاينة فى فلسطين حصلوا على حوالى ١٧٠ مليون دولار هذا العام من أمريكا فى شكل إعانات مختلفة، وسيجد العرب فضلا عن الجيش الصهيونى الذى أعد فى سنين طويلة للاستيلاء بالقوة على فلسطين، قوات صهيونية أخرى مدربة خارج

فلسطين، سيجينون بها من أطراف الأرض لقهر عرب فلسطين لإقامة دولتهم اليهودية"[٩].

إضافة إلى تسلم عزام تقريرا من إسماعيل صفوت رئيس اللجنة العسكرية، جاء فيه أنه قدر قوة اليهود يومئذ بما لا يقل عن ٦٠ ألفا، ثلثهم تحت السلاح، والثلثان يمكن حشدهما فى خلال أسابيع، وأنه ليس للعرب فى فلسطين من القوات المسلحة ما يكفى لدرء خطر اليهود، وإن كان عددهم يربو على عدد اليهود، وأنه لا يمكن التغلب على اليهود بعصابات، ولابد من مجابهتهم بقوات نظامية مدربة مسلحة تسليحا عصريا، مع الاستفادة من القوات الفلسطينية غير النظامية. ولما كان الزمن فى صالح العدد، فإن من المصلحة تقصير أمد الحرب وإنهاءها، بأقصى ما يمكن من السرعة، وتأمين التفوق على العدو فى العدد والعدة. لهذا اقترح إسماعيل صفوت تنظيم عرب فلسطين وتسليحهم، وتدريب أكبر عدد من شبابهم ليمكنوا من الدفاع عن أنفسهم إذا ما هاجمهم اليهود، ومن مشاغلة الأعداء مشاغلة تخفف عن الجيوش العربية، وأن اليهود لم يستخدموا إلى الآن جميع قواتهم، ولا يزالون يحتفظون بها للمعارك الحاسمة[١٠].

وفى تحقيق نشرته جريدة المصرى فى السادس من ديسمبر ١٩٤٧ نقلا عن جريدة التيمز عن مقارنة بين الجيوش العربية وقوة اليهود فى فلسطين، وضح تفوق اليهود، خاصة فى الأسلحة التى يمتلكونها، وترجيح كفتهم إذا نشبت الحرب[١١]. وحذر أحمد حسين (رئيس حزب مصر الفتاة) بعد زيارة قام بها إلى فلسطين فى أوائل عام ١٩٤٨، من الإسراف فى التفاؤل والاستهانة بقوة اليهود، وطالب الصحف بأن تقتصر فى الإشارة إلى النتائج التى يحصل عليها عرب فلسطين فى المناوشات التى تدور بينهم وبين اليهود، وأنه ليس صحيحا أن معركة فلسطين لا تحتاج من البلاد العربية إلا إلى المال والسلاح، ولا يمكن لعرب فلسطين بمفردهم أن يقوموا إلا بالدفاع عن أنفسهم، ومهمة طرد اليهود

من فلسطين تحتاج إلى شيء أكثر من الدفاع عن النفس؛ تحتاج إلى جيوش منظمة، وقيادة عليا عسكرية[١٢].

وبعد قرار التقسيم، أخذت تقوم المظاهرات والاحتجاجات ضد قرار التقسيم مطالبة بالتطوّع والجهاد لإنقاذ فلسطين. وكانوا يتوجهون إلى دار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمقابلة عزام مطالبين بالتطوع وحمل السلاح للدفاع عن فلسطين[١٣]. ولما اجتمع مجلس الجامعة بين للمجلس أن الوسائل السلمية لم تعد تجدى أمام إصرار بريطانيا وأمريكا على مناصرة الصهيونية، وأن على المجلس أن يعتمد في إنقاذ فلسطين على العرب وحدهم[١٤].

وبعد أن صدر قرار التقسيم، التقى رؤساء وممثلو حكومات دول الجامعة وممثلوها، الأمير فيصل والنقراشي وجميل مردم وصالح جبر ورياض الصلح وسيمر الرفاعي ويوسف ياسين والسيد على المؤيد وعبد الرحمن عزام، وتم هذا الاجتماع في وزارة الخارجية بالقاهرة في ٨ ديسمبر ١٩٤٧، وفيه تمت الموافقة على مقترحات عزام التي تركزت في إنشاء لجنة فنية عسكرية بالأمانة العامة للجامعة، يدخل في نطاقها الإشراف على تنظيم المتطوعين وتدريبهم وتسليحهم، إلى جانب الحصول على الأسلحة والعتاد اللازمين، وكذا قبول المتطوعين من سائر البلاد العربية ومن غير دول الجامعة[١٥].

وأبدت مصر في ذلك الوقت اتفاقها تماما مع الأقطار العربية الأخرى، على اعتزامها مقاومة تقسيم فلسطين بقوة السلاح، لكن مصر لن تقوم بتحرك عسكرى إلا بعد مغادرة القوات البريطانية أرض فلسطين. وقد أوضح الملك فاروق في مقابلة مع السفير الأمريكي بالقاهرة أن هناك تفاهما كاملا بين مصر والدول العربية الأخرى على اتخاذ إجراءات بشأن الموقف، وأنه عقد لقاءً مطولا في اليوم السابق للمقابلة مع عبد الرحمن عزام، وأن هناك تعليمات قد أبلغت إلى العواصم العربية بقصد تنسيق الخطط العسكرية والاقتصادية من أجل الإعداد للصراع[١٦].

على أن عزام بدأ يحبذ دخول القوات المصرية والعربية إلى فلسطين قبل أن تنسحب بريطانيا منها، برغم العقبات التى يمكن مجابهتها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، نتيجة تفاقم الأحداث فى فلسطين التى قد تميط اللثام عن نوايا اليهود بمواجهة العالم بالأمر الواقع قبل إعلان دولتهم[١٧]، خاصة أن بريطانيا أعلنت فى يناير ١٩٤٨ أنها سوف تضع حدا للانتداب فى منتصف ليلة ١٥ مايو ١٩٤٨[١٨]، وتأكيدها بأنها ستخرج فى الموعد الذى حددته، وأنهم لا يعنيهم ما ستكون عليه الحال عقب انسحابهم، وأن هناك لجنة تقسيم ستصل إلى فلسطين، وعليها أن تتخذ ما تراه[١٩].

وأمام ضغط المتطوعين والعمليات التى يقوم بها عرب فلسطين وجيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسينى ومطالبته بإمداده بالأسلحة والعتاد[٢٠]، طالب عزام الحكومة المصرية ببعض المعدات اللازمة لمد يد العون لمتطوعى فلسطين من مخلفات الجيوش الأمريكية، غير أن النقراشى أجل البت فى هذا الموضوع إلى حين استكمال وزارة الدفاع المصرية حاجتها أولا من تلك المعدات[٢١]، وطالب عزام الحكومات العربية والحكومة المصرية معها بدفع نصيبها فى المبالغ التى خصصت لمساعدة فلسطين؛ لأن الضرورة ملحة فى ذلك[٢٢]. وبعد مقابلة لوزير الدفاع السورى أحمد الشرباتى وأمين الحسينى، أشرف عزام على سفر المتطوعين المصريين، ونقلهم إلى سوريا على خط المواجهة للانضمام إلى جيش الإنقاذ الذى شكلته الجامعة العربية بقيادة فوزى القاوقجي[٢٣].

وفى الواقع، فإن العمليات العسكرية لم تبدأ مع دخول الجيوش العربية فلسطين فى منتصف مايو ١٩٤٨، بل سبق ذلك كثير من العمليات التى قام بعبئها جيش الجهاد المقدس الذى شكلته الهيئة العربية العليا تحت قيادة عبد القادر الحسينى، وحاولت السلطات الأردنية أن تقضى عليه منذ اللحظة الأولى التى دخل فيها الجيش الأردنى أرض فلسطين[٢٤].

كانت قوات جيش الجهاد المقدس تعتمد ماليا وتسليحا على الجامعة العربية، وزاد ضغط الأردن على الجامعة لتخفف من ميزانيتها التى خصصتها لهذا الجيش[٢٥]، خاصة بعد تبعية هذا الجيش لحكومة عموم فلسطين، بعد إنشائها؛ إذ رفضت الأردن الاعتراف بهذه الحكومة.

وجاء موقف عزام موافقا لهذا الموقف، حين رأى أنه مع ترحيب الجامعة بأن يكون لحكومة عموم فلسطين قوة من المناضلين، فإن هؤلاء يجب أن يتبعوا الجيوش فى المناطق التى يوجدون فيها. وتعرض جيش الجهاد المقدس بعد ذلك للتصفية النهائية بعد أن أرسل عزام كتابا فى ١٩٤٩/٢/٢٠ إلى رئيس حكومة عموم فلسطين، يذكر له أن الأمانة العامة لن يكون فى وسعها بعد ذلك الصرف على تلك القوات، لعدم دفع الحكومات العربية ما عليها من حصص فى إعانة فلسطين[٢٦].

ومع قوات جيش الجهاد المقدس كان هناك أيضا جيش الإنقاذ الذى أرسلته اللجنة العسكرية التابعة للجامعة إلى فلسطين فى يناير ١٩٤٨ بقيادة فوزى القاوقجى، وكان من الناحية التنظيمية تابعا للقيادة العامة التى يقودها اللواء إسماعيل صفوت، وضم ذلك الجيش متطوعين من العراق وفلسطين ومصر والأردن ولبنان واليمن والمغرب، ومتطوعين آخرين من غير العرب من الأكراد وتركيا والهند والأرمن ويوغسلافيا، وتمركز ذلك الجيش فى المثلث الذى يقع بين نابلس وطولكرم وجنين. ولكن بعد دخول الجيوش العربية طلب من هذا الجيش أن ينسحب من مواقعه، باستثناء سرية واحدة بقيت فى القدس. وعندما سأل القاوقجى عبد الرحمن عزام عن ذلك، على أساس أن ذلك الجيش مرتبط بالجامعة قال: إنه لا يعرف شيئا عن هذا الموضوع، وأنه سيراجع القيادة العامة. وانسحب بعد ذلك جيش الإنقاذ إلى الحدود اللبنانية، واحتلت القوات الأردنية أماكنه، لكنها احتلت المواقع الرئيسية فقط؛ كالمدن؛ وهو مما أعطى اليهود الفرصة لاحتلال بعض المناطق.

وتكلفت الحكومتان السورية واللبنانية باستكمال تجهيزات قوات جيش الإنقاذ، بعد أن كانت الجامعة هى المسئولة عن ذلك بوساطة اللجنة العسكرية التى أنشئت بدمشق لهذا الغرض. وقد خاض جيش الإنقاذ إحدى عشرة معركة مع القوات اليهودية فى المدة من يناير حتى أوائل سبتمبر ١٩٤٨، للدفاع عن المدن الفلسطينية. وبرغم ما كان يقوم به هذا الجيش من عمليات للدفاع عن فلسطين، فقد بدأت مقدمات تسريحه، كما حدث مع جيش الجهاد المقدس بعدم دفع رواتب الجند، وتخفيض عدده لصعوبة الموقف المالى للجامعة، وقدم القاوقجى استقالته لعدم تلبية احتياجاته من السلاح والعتاد، وتم إلحاق قوات الإنقاذ بالجيش السورى واللبنانى، حتى صدر قرار من عزام بتسريح قوات جيش الإنقاذ[٢٧].

إضافة إلى قوات جيش الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ، كان هناك المتطوعون الذين كان معظمهم من مصر وعرب المغرب والسودان، وكانت متمركزة فى جنوب فلسطين، وكانت مستقلة كليا عن اللجنة العسكرية، وتتلقى توجيهاتها ودعمها من الحكومة المصرية. غير أن هذه القوات بالرغم من أعدادها التى تقدر ما بين عشر وخمسة عشر ألف مقاتل؛ فإنه كان ينقصها التنسيق؛ وهو مما أضعف قدراتها العسكرية، إضافة إلى ضعف التدريب، وعدم استعمال المعدات الحربية الحديثة، وعدم الالتزام بالأوامر[٢٨].

وقام عزام فى خلال هذه الفترة بمحاولات فردية منه لتمويل هذه القوات بالأسلحة والمتطوعين، فكلف الأمير الاى أحمد منصور (رئيس اللجنة العسكرية التى أنشئت بالأمانة العامة) بالعمل على شراء صفقات أسلحة من مخلفات الجيوش البريطانية فى ليبيا والصحراء الغربية، لتسليح قوات المتطوعين بها. ونجحت اللجنة فى عقد عدة صفقات لاستيراد الأسلحة من إيطاليا وإسبانيا، وقام النبيل عباس حليم بعقد إحدى الصفقات لحساب الأمانة العامة للجامعة. وكان يتم تجميع هذه الأسلحة والمهمات فى منطقة مرسى

مطروح، ويتم نقلها مع المتطوعين فى سرية تامة إلى لبنان وفلسطين، بعد اتفاق عزام مع إحدى شركات الملاحة المصرية بالإسكندرية[٢٩].

وعندما أعلنت بريطانيا إنهاء انتدابها فى منتصف مايو ١٩٤٨، بدأت مصر والدول العربية فى الجامعة إرسال قواتها إلى فلسطين لمنع قيام الدولة اليهودية، ولكن من دون إعداد، ومن دون خطة تنسيق واضحة بين الدول العربية[٣٠].

وقد كان عزام يعارض فى بادئ الأمر اشتراك الجيوش العربية فى المعركة، والاعتماد على المتطوعين فى القيام بذلك، فقد كان يعلم عدم استعداد هذه الجيوش للمعركة، حتى إنه كان يطالب بريطانيا بمد الانتداب مدة سنة أخرى، حتى يوقف إعلان الدولة اليهودية، وتكون هذه الجيوش قد أتمت استعدادها للحرب. وقد أيد محمد نجيب وجهة نظر عزام عندما كتب فى مذكراته عن حرب ١٩٤٨ قائلا: "لم يكن هناك شىء يمكن أن نكسبه من ورائها، بل على العكس كان هناك كثير مما سوف نخسره بسبب ضعف قواتنا العسكرية. لقد كان من الأفضل لنا أن نخوض حربا من حروب العصابات مع بقية فصائل المقاومة العربية، فهذه الطريقة كانت ستمنع تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ صحيح أنه لن يكون فى مقدورنا مع حرب العصابات أن نكسب الجولة الأولى، لكن على الأقل لم نكن لننهزم هذه الهزيمة الساحقة. إن باشتراكنا العلنى فى حرب فلسطين أعطينا الصهاينة ذريعة ليمارسوا حقهم بوصفهم أقلية فى الحرب من أجل البقاء فى أرض لا علاقة لهم بها"[٣١].

وأمام إصرار الدول العربية على اشتراك جيوشها فى المعركة، لم يستطع عزام أن يعارض فى ذلك، ولم ير - كما يقول - "أى مبرر فى المعارضة. ومادامت هناك دول عربية تريد أن تضع جيوشها الرسمية بجوار قوات المتطوعين؛ فأى ضرر فى هذا. ولقد أيقنت أن الجيش الأردنى - على سبيل المثال - سوف يدخل، ولكن الذى لم يخطر ببالى أن الجيش الأردنى

سوف يلزم فى نشاطه حدود التقسيم، ولا يتعداها، ثم تترتب على ذلك أخطر النتائج، وأنه بعد حدوث الحرب كان يحرض العرب على القتال. ومن هنا جاء الخلط بين الدعوة إلى دخول الحرب، والتحريض على القتال، بعد بدء المعركة. لقد كنت أحرض على القتال بعد أن دخلنا المعركة فعلا"[٣٢].

وبعد مرور أربعة أيام على الحرب فى ١٩ مايو ١٩٤٨، حضر عزام اجتماعا عقد فى القصر الملكى فى عمان بحضور الملك عبد الله والأمير عبد الإله، وعن الجيش الأردنى الجنرال جلوب واللواء عبد القادر الجندى، وعن الجيش المصرى اللواء الركن سعد الدين صبور، وعن الجيش السورى العقيد محمود الهندى، وعن الجيش اللبنانى شوكت شقير، وتم بحث موقف الجيوش العربية، وعدم اشتراك بعضها فى تطبيق الخطة المقررة، وتنفيذ الأوامر الصادرة إليها[٣٣]، وقد أبدى عزام للواء سعد الدين صبور رئيس البعثة العسكرية الاستشارية المصرية لدى القيادة العامة للجيوش العربية قلقه من عدم قيام الجيش الأردنى بالبدء فى الهجوم على القدس الجديدة، وأن مواقع الجيش العربى ومراكز تجمعه التى رآها عند زيارته للجبهة العربية فى القدس القديمة ليست مواقع قتال.

ويقول عزام إنه قابل الملك عبد الله، وقال له: "إما أن تأمر بالاستيلاء على القدس الجديدة، وإما أن أقف أمام الشعوب العربية وأصارحها بمخاوفى، فقال لى الملك عبد الله إنه لن يدخل القدس الجديدة فقط، بل سيدخل تل أبيب، سنهاجم القدس القديمة ونحاصر القدس الجديدة ونسقطها بالحصار، وبعدها تل أبيب، وتم بالفعل تطهير القدس القديمة لكن بعد ذلك لا شىء. ولم أدرك إلا بعدها أن أصابع الإنجليز كانت تلعب من وراء الستار، لقد قصدوا ألا تسقط القدس الجديدة، وألا تحاصر، ورتبوا بمعونة رجالهم ألا يتحرك الجيش الأردنى إلا فى إطار التقسيم"[٣٤]، بل أمر الجيش الأردنى فوزى القاوقجى قائد جيش الإنقاذ بالخروج بقواته من منطقة القدس فورا، وإلا اضطر الجيش الأردنى إلى

إخراجه بالقوة، بعد أن قامت هذه القوات بالعبء الأكبر فى الاستيلاء على القدس القديمة[٣٥].

وصرح بيفن فى مجلس العموم البريطانى أن الملك عبد الله لم يقم باقتحام بلاد أجنبية، ولم يقتحم الأراضى المخصصة لليهود، بل استجاب للنداء الذى وجهه إليه مواطنوه العرب. ورفض بيفن الدخول فى مناقشة حول ما إذا كانت بريطانيا ستواصل دفع مبلغ المليونين من الجنيهات الإسترلينية للجيش العربى الأردني[٣٦].

وقد دفع ذلك الوضع الجيوش العربية التى افتقرت إلى عدم التعاون والتنسيق فيما بينها، وعدم انصياع قيادات الجيوش العربية للقيادة العامة، وتنفيذ أوامرها، إلى قيام اللواء نور الدين محمود وكيل القائد العام للقيادة العامة بتقديم استقالته إلى عزام، وجاء فيها: "تبين لى من جريان الحركات منذ ١٥ مايو ١٩٤٨، أنه من الصعب السيطرة على الجيوش العربية المقاتلة فى فلسطين بالنظر إلى أن كل جيش يتلقى أوامره من مقره الأعلى المختص به؛ كالجيش المصرى والأردني". وبين لعزام أنه يعد نفسه رئيسا لهيئة أركان عراقية تمثل الجيش العراقى مثل هيئات أركان الجيوش فى عمان، حتى لا يكون مسئولا عن تنسيق أعمال بقية الجيوش[٣٧].

ولم يكد يمر أسبوع من القتال، حتى تقدمت الولايات المتحدة بطرح القضية على مجلس الأمن، وكانت وجهة نظرها أن تدخل الجيوش العربية يعد عملا عدوانيا، وأن إسرائيل ليست مسئولة عن الحرب؛ لأنها أعلنت قيامها ضمن حدود التقسيم الوارد فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م.

وأيد أيضا الاتحاد السوفيتى الموقف الأمريكى، وطالب مجلس الأمن بوقف القتال[٣٨]، حتى إن عبد الرحمن عزام صرح بقوله: "إننا لا نحارب

اليهود وحدهم، ولكن نحارب معهم النفوذ الدولى المتعارض بعضه ضد بعض، ولسنا بجاهلين خطورة ما أقدمنا عليه، ولكننا فعلناه مضطرين، وسنمضى فيه حتى نخلص حرية العرب وكرامتهم وسلامة مستقبلهم مصونة غير مهددة"[٣٩].

وقد مارست بريطانيا والولايات المتحدة ضغوطا على الدول العربية فى أثناء اجتماع اللجنة السياسية للجامعة لبحث شروط وقف إطلاق النار، ووافقت كلتا الدولتين على بحث المقترحات، ولكن فى خلال ٤٨ ساعة فقط، وقام بيفن وزير الخارجية البريطانى بإبلاغ السفير الأمريكى بأنه سوف يمارس ضغطا قويا على القيادات العربية حتى يحملهم على قبول مشاريع وقف إطلاق النار[٤٠].

وجاءت الأنباء تؤكد موافقة اللجنة السياسية فى ١٩٤٨/٥/٢٥ على أنها لن ترفض أمر وقف إطلاق النار فى فلسطين، ولكنها ستضع الشروط لمناقشته. غير أن القتال وإطلاق النار ظل قائما بعد الميعاد الذى حدده مجلس الأمن[٤١]. وبعد وصول عزام من عمان صرح بأن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية رفضت وقف القتال فى فلسطين، وأبلغت الدول العربية ذلك إلى مجلس الأمن، وأوضح عزام رأيه بأن طلب وقف القتال فى هذا الوقت غير مناسب؛ لأنه لا يحقق الغاية إلى الوصول إلى السلم، ولا يمكن أن نوقف إطلاق النار بالوضع الحالي؛ لأننا لا نضمن سلامة الجيوش العربية ولا شعب فلسطين[٤٢].

وفى ٢٩ مايو ١٩٤٨ أقر مجلس الأمن اقتراحا بريطانيا بأن يوقف العرب واليهود القتال فى فلسطين، وأن يقبلوا هدنة مدتها أربعة أسابيع يعمل فى خلالها وسيط هيئة الأمم برنادوت على التوفيق بينهما[٤٣]، وكان ذلك بعد استسلام الحى اليهودى فى القدس للقوات الأردنية. وقد وافقت مصر والدول العربية على الهدنة، وامتنع عزام عن قبول الهدنة، واتصل باللجنة السياسية، وأفصح عن وجهة نظره بأن هذه الهدنة ما هى إلا وسيلة لكسب الوقت لترجيح كفة اليهود بجلب أسلحة من بعض الدول الأجنبية تعزيزا لموقفهم الحرج وقتئذ.

وانقسم العرب على أنفسهم حول قبول الهدنة أو رفضها. وكان نتيجة ذلك أن ظل كل جيش فى موقعه يعمل لحسابه منفردا[٤٤].

وفى ١٩٤٨/٥/٢٨ وصل برنادوت إلى القاهرة للمفاوضة من أجل تنفيذ وقف إطلاق النار، والتقى بعبد الرحمن عزام، وأكد أنه غير مقيد بقرار التقسيم، ولديه مطلق الحرية فى وضع مقترحاته الجديدة بخصوص مستقبل فلسطين. وحاول عزام من ناحيته أن يأخذ ضمانات من برنادوت ببقاء الوضع العسكرى كما هو، وحظر استيراد الأسلحة لليهود إذا قبل العرب الهدنة. ورد برنادوت بأن مراقبة الهدنة سوف تكون تحت مسئوليته[٤٥]. واختتم عزام حديثه مع برنادوت بقوله: إن الذين ارتكبوا خطأ التقسيم برغم الإنذارات التى أنذرهم إياها العرب، هم الذين تسببوا فى هذه الحرب، فعليهم أن يجدوا المخرج العادل من ورطتهم[٤٦].

والتقى برنادوت مرة أخرى بعزام فى ٣٠ مايو، وسأله عن الموقف من قرار مجلس الأمن، ودعوة الحكومات والسلطات ذات الشأن إلى وقف النار فى فلسطين مدة أربعة أسابيع، وإذا كان يستطيع أن يؤكد له أن الحكومات العربية ستقبله، فأجاب عزام بأنه لا يستطيع أن يعد بشىء، وأن الحكومات المعنية ستبحث هذا القرار، وتتخذ فيه الموقف الذى ترى فيه المصلحة فى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة فى أول يونيو ١٩٤٨. وقد غاب عزام عن هذا الاجتماع لمرضه الذى أسفر عن موافقة اللجنة السياسية بإجماع مندوبى الدول الأعضاء فى الجامعة على الهدنة ووقف إطلاق النار[٤٧]، خاصة بعد أن هدد الملك عبد الله بانسحاب شرق الأردن من الجامعة إذا لم تقبل الهدنة، وانصاعت الدول العربية لتهديد الأردن، ووافقت على قرار الهدنة. وعد كثيرون موافقة الجامعة على شروط الهدنة التى قدمها برنادوت بدون شرط أو قيد خيانة كبرى لقضية فلسطين، فالقدس كانت قد قربت على السقوط فى أيدى الجيوش العربية، وكان الموقف العسكرى لصالح هذه الجيوش[٤٨].

وفى أول يونيو ١٩٤٨ أرسل وزير الخارجية المصرى إلى تريجفى لى (سكرتير عام الأمم المتحدة) موافقة الدول العربية على اقتراح مجلس الأمن قبول الهدنة، بعد أن أظهر خشية من موقف الهجرة اليهودية المستمرة، والحفاظ على وحدة فلسطين السياسية، ومراعاة أغلب أهالى فلسطين، تمكينا من الوصول إلى الحل العادل للقضية الفلسطينية، على أن تلبى دعوة مجلس الأمن إلى وقف القتال مدة أربعة أسابيع، ابتداء من الوقت الذى يتقرر.

وفى ٧ يونيو أرسل النقراشى رئيس الوزراء المصرى الموافقة على الهدنة باسم الحكومة المصرية والسعودية ولبنان وسوريا، ثم أرسل العراق واليمن والأردن موافقتهم[٤٩]. ولم يكن أحد يتوقع هذه الموافقة على الهدنة، خاصة أن الحكام العرب كانوا يدلون بتصريحات قوية يعلنون فيها عزمهم الصادق على مواصلة القتال، وتعارض هذه الموافقة مع رأى العسكريين، واضطراب الرأى العام العربى ودهشته[٥٠]. وأبدى عزام أسفه من الموافقة على وقف إطلاق النار؛ لأنه وفق تقديره لو استمرت الحرب شهرين أو ثلاثة أشهر أخرى لانقلبت الموازين لصالح العرب، ولحققوا نصرا حاسما ونهائيا[٥١].

وفى السابع من يونيو قدم الوسيط الدولى برنادوت مقترحاته لعقد هدنة فى فلسطين، وحدد موعدا لوقف إطلاق النار؛ هو يوم ١١ يونيو، وطلب من الطرفين أن يعلماه ما إذا كانا يقبلان الوقت الذى حدده لوقف القتال، أو يرفضانه، مشترطا أن يكون الرد قبل ظهر الأربعاء الموافق ٩ يونيو ١٩٤٨، مهددا برفع الأمر إلى مجلس الأمن فى حالة الرفض. وبدأت الدول العربية مشاوراتها فى ٨ يونيو ١٩٤٨ حول مقترحات برنادوت. وبحث عزام مع ممثلى الدول العربية هذه المقترحات. وفى ٩ يونيو ١٩٤٨، وقبل ساعتين من الوقت المحدد تلقى برنادوت موافقة غير مشروطة من العرب على وقف إطلاق النار[٥٢].

والتقى عزام مع برنادوت فى اليوم نفسه، وأكد لـه أن العرب لا يريدون الهدنـة، ولكنهم على الرغم من ذلك يوافقون على قرار مجلس الأمن، حتى يظهروا تعاونهم مع الأمم المتحدة، وحتى لا تتخذ قرارات ضدهم فى الأمم المتحدة. وعارض عزام الاقتراح الخاص بتقديم مساعدات إلى القدس، مشيرا إلى أن ذلك يتعارض مع روح القرار الصادر، كما أنه يقوى الجانب اليهودى ويرفع روح المقاومة عندهم. وحمل عزام اليهود المسئولية الكاملة عن القتال الدائر فى الأماكن المقدسة، وطالب بانسحاب القوات اليهودية والعربية من القدس فى أثناء الهدنة، وأن يعلن أنها مدينة مفتوحة. ويذكر برنادوت أنه شعر بعد ذلك اللقاء أن عبد الرحمن عزام لم يعط إجابات رسمية عن الدول العربية، غير أنه بخبرته سيساعده على الوصول إلى نتيجة نهائية لهذه المشكلة[٥٣].

وعموما كان عزام متشائما بشأن النتائج التى سوف تؤدى إليها الهدنة، وبشأن استثمار اليهود الهدنة لصالحهم؛ وهو مما يجعل الدول العربية فى موقف صعب[٥٤]. وقد كان عزام محقا فى تشاؤمه؛ فقد استغل اليهود فترة الهدنة فجلبوا كميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة التى لم يكن لها مثيل عند العرب، وأخذت المستعمرات اليهودية أنفاسها، وزودت بالمؤن التى تمكنها من مقاومة الحصار العربي[٥٥].

ومنذ الوهلة الأولى لوقف إطلاق النار خرق اليهود الهدنة من جانبهم، وكثرت الاعتداءات الصهيونية؛ وهو مما دعا عبد الرحمن عزام لدعوة الوزراء المفوضين للدول العربية للاجتماع فى دار الأمانة العامة. واستمر الاجتماع مدة ثلاث ساعات، لوضع مذكرة ترسل إلى برنادوت يبلغونه فيها أنه إذا لم ينته إطلاق النار من جانب اليهود فى الحال فستكون الجيوش العربية جميعها فى حل من وعد دولها بوقف القتال، وأن الدول العربية تسجل على اليهود نقضهم للهدنة، واعتداءاتهم على دمشق وغيرها، وتحتفظ لنفسها بالحق فى العمل ضد العصابات الصهيونية[٥٦].

وفى الواقع، فإن الهدنة قد تمت على عجل، رغبة فى وقف القتال وبدون ترتيبات، ولذلك فإن الساعة التى أوقف فيها القتال لم يكن فى أى ميدان من الميادين أحد من المشرفين أو المراقبين من قبل وسيط هيئة الأمم المتحدة، كما أن الساحل الفلسطينى لم يكن عليه أية رقابة ساحلية. وصح ما توقعته الدول العربية من احتمال عدوان العصابات اليهودية التى قامت بخرق الهدنة فى أول أيامها[٥٧]، وطلب عزام من الحكومات العربية أن توالى إمداد الأمانة العامة بما يصل إليها من معلومات من مختلف المصادر عن تنفيذ وقف إطلاق النار من الناحية العسكرية وغيرها، حتى تتمكن الأمانة العامة من إثبات ما يقع من مخالفات فى هذا الشأن[٥٨].

ومن ناحية أخرى بدأ برنادوت مهمته فى البحث عن تسوية نهائية، ودعا إلى عقد مؤتمر سلام فى رودس. غير أن عبد الرحمن عزام رفض مطلقا أن يجتمع العرب مع اليهود على مائدة واحدة، وأن أحدا من زعماء العرب لن يذهب إلى رودس، وشكلت اللجنة السياسية لجنة فرعية، أطلق عليه لجنة الاتصال، وكان عزام أحد أعضائها مع كل من النقراشى وتوفيق أبو الهدى ورياض الصلح للاتصال برنادوت وسيط الأمم المتحدة، واختارت هذه اللجنة أربعة أشخاص ليكونوا مع برنادوت ليزودوه بما قد يحتاج إليه من معلومات وبيانات عن مشكلة فلسطين، وهم عبد المنعم مصطفى وأحمد الشقيرى وهنرى كتن وعبد الرحمن فلاحي[٥٩].

وأبدى عزام للوسيط الدولى رفض العرب أى مشروع لا يحقق استقلال فلسطين ووحدتها وعروبتها، وعدم قيام الدولة اليهودية ومنع الهجرة. وعندما سأله برنادوت عن الهجرة، رد عليه عزام بأن العرب لا يقفون ضد الهجرة المستندة إلى المبادئ الاقتصادية واحتياجاتهم، ولكن الصهيونية تستند إلى الهجرة السياسية، والعرب لا يمكن أن يوافقوا على ذلك أبدا[٦٠].

وفى الأسبوع الأخير من يونيو ١٩٤٨، قام عزام بزيارات خاطفة إلى

العواصم العربية، واجتمع خلالها برؤساء الدول العربية وملوكها، للتنسيق فيما يتبع بصدد اقتراحات برنادوت بعد انتهاء أجل الهدنة فى ٩ يوليو ١٩٤٨، وصرح عزام بأن اليهود إذا لم يوافقوا على وحدة فلسطين فإن العرب سيستأنفون الحرب حالما تنتهى فترة الهدنة[٦١].

ومع الفشل فى الوصول إلى تسوية أو التوفيق بين العرب واليهود، بدأت بوادر تجدد القتال مرة أخرى، واجتمع عزام فى ٧ يوليو ١٩٤٨ مع رؤساء هيئة أركان حرب الجيوش العربية بسراى الأمانة العامة للجامعة؛ إذ أعيد فحص مدى استعداد الجيوش العربية لاستئناف القتال وموضوع توحيد القيادة[٦٢]، وأعلن عزام أن ليس عند العرب استعداد لقبول أى طلب لمد الهدنة بعد التجربة التى قاسوها من نقض اليهود للهدنة، وقال إنه متفائل عسكريا؛ فالجيوش العربية فى وضع يسمح بالانتصار فى هذه الحرب، وجميع أسباب هذا النصر من اتحاد وقوة وعدد وعدة قد تهيأت لهم[٦٣]. ومع تجدد القتال فى الثامن من يوليو ١٩٤٨ تعرض العرب فى هذه الجولة لهزائم عدة، وتفوق الجانب اليهودى الذى أفاد كثيرا من الهدنة فى تحسين وضعه وجلب الأسلحة، وبدأ الرأى العام فى كل من مصر وسوريا يلقى بتبعة الهزيمة فى الحرب على الملك عبد الله الذى ألقى المسئولية على المصريين بدعوى أنهم لم يقدموا المساعدة المطلوبة فى تلك الجولة[٦٤].

وفى ١٥ يوليو أصدر مجلس الأمن قراره بأمر الطرفين بالكف عن أى عمل عسكرى، ووقف إطلاق النار فى خلال ثلاثة أيام، ووقف إطلاق النار فورا، وبدون قيد فى مدينة القدس. وناقشت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرار مجلس الأمن فى أثناء اجتماعها بعالية يوم ١٧ يوليو، وأوضح رئيس الحكومة الأردنية للمجتمعين أن حكومته لا يمكن أن ترفض قرار مجلس الأمن حتى لو رفضته الدول العربية، وكان مع هذا الرأى النقراشى، وتبعهما أكثر الأعضاء؛ وهو الأمر الذى قاومه عزام وشفعه بتقديم استقالته، فما كان من

النقراشى إلا أن بادره بقوله: "إن هذه الاستقالة تعنى إهدار دمى"، ومن ثم رفضت اللجنة هذه الاستقالة، وبالفعل كان أن بعثت الجامعة بمذكرة إلى الأمم المتحدة فى ١٨ يوليو بالموافقة على قرار مجلس الأمن بوقف القتال فى فلسطين، بعد ما تعرضت له الجيوش العربية من هزائم عقب استئناف القتال، إضافة إلى تردد كثير من الحكومات العربية منذ البداية فى مسألة استئناف القتال، والرغبة فى عدم الاصطدام بمجلس الأمن[٦٥].

ونتيجة الضغط السياسى الذى بذلته كل من بريطانيا والولايات المتحدة على الدول العربية[٦٦]، وملاحقتهما لكل سعى عربى من أجل الحصول على السلاح ومقاومته بكل قوة، وتحميل الحكومات التى كانت تبدى استعدادا لمساعدة العرب فى الشرق أو الغرب مسئولية ما ينتج عن ذلك، فى حين كانتا تعملان بهمة ونشاط على تأمين تدفق المواد الحربية والجند على اليهود[٦٧].

وفى برقية أرسلها عزام إلى سكرتير الأمم المتحدة، أظهر له وجهة نظره بأن الهدنة الجديدة لن تنجح فى غرضها الرئيسى إذا لم تعالج أوجه القصور فى خلال أربعة أسابيع، وطلب أن تتوقف أية هجرة لليهود داخل فلسطين فى أثناء الهدنة، وعودة ما يقرب من ٣٠٠ ألف لاجئ عربى إلى فلسطين، مع إعطائهم ضمانات على حياتهم وأملاكهم، وأن تكون الهدنة الجديدة محددة بمدة تسمح بالوصول إلى حل سلمي[٦٨].

وفى الأسبوع الأخير من يوليو ١٩٤٨ وصل إلى بيروت الكونت برنادوت، بدعوة من عزام للبحث فى أمر الهدنة ومراقبتها وإجراء تسوية بين الطرفين[٦٩].

وفى الواقع فإن الوثائق الأمريكية تكشف أن جهود الوسيط الدولى فولك برنادوت منذ الوهلة الأولى لقدومه إلى المنطقة كانت تهدف إلى الحصول على اعتراف قبول الدول العربية بدولة إسرائيل[٧٠]، واتضح ذلك من خلال المشاريع والمقترحات التى كان يقدمها برنادوت. فالمقترحات التى أرسلها إلى

عزام فى ٢٧ يونيو ١٩٤٨، كانت تدور حول إقامة اتحاد بين دولة فلسطينية وأخرى يهودية، وضم النقب إلى الإقليم العربى والجليل الغربى إلى الإقليم اليهودى، وضم مدينة القدس إلى الإقليم العربي, وإنشاء ميناء حر فى حيفا، ومطار حر فى اللد[٧١].

وقد طرح برنادوت هذه المقترحات بعدما رأى تشدد عزام بعدم القبول بالدولة اليهودية، وأوضح عزام له أن العرب كان عندهم استعداد لقبول قيام دولة يهودية قبل الحرب فى تل أبيب على غرار الفاتيكان وفى مثل مساحتها[٧٢].

ويمكن القول إنه من الواضح أن برنادوت تعرض لضغوط كثيرة، خاصة من الولايات المتحدة، حتى تأتى مقترحاته ملبية لكثير من الرغبات الصهيونية. ومع ذلك فقد رفض اليهود هذه المقترحات؛ لأنها لا تلبى كل رغباتهم، فهى تأخذ القدس منهم، كما أن النقب تمثل لهم بعدًا استراتيجيا. وقد أبدى عزام اعتراض الدول العربية على هذه المقترحات، كما أبدى اعتراضاته الشخصية التى تمثلت فى تخصيص منطقة الجليل لإسرائيل، وهى تحتوى على أغلبية ساحقة من العرب، مشيرا إلى أن عودة منطقة النقب إلى العرب لا يمكن عدها تعويضا عن ذلك؛ لأن الأغلبية الساحقة من سكان تلك المنطقة أيضا من العرب، وتخصيص يافا لليهود، وهى مدينة عربية خالصة، والإخفاق فى جعل حيفا مدينة دولية، على الرغم من وجود مائة ألف عربى بها، والإخفاق فى تخصيص القدس للعرب[٧٣].

وعندما سئل عزام عما إذا كانت الضمانات الدولية للحدود تعد مكسبا للعرب، أجاب بأن ضمانات حدود الدولة لم يعترف بها العرب منذ بداية الأمر؛ لذا لم يكن لها أهمية، مشيرا إلى أن المشكلة تكمن فى أن ضمانات الأمم المتحدة لا توصل إلى شىء، فالصهاينة يتحدون الأمم المتحدة الآن، وسوف يستمرون فيما يفعلون. ورأى عزام أن مقترحات برنادوت ما هى إلا صدى وترجمة

لقرار التقسيم[٧٤]، وأن أول فكرة منها قائمة على أساس خاطئ؛ هو عد أراضى المملكة الأردنية الهاشمية داخلة فى فلسطين، وأن إقحامها فى المشكلة الفلسطينية يجاوز ولا شك حدود الوساطة، وأن هذه المقترحات فى مجموعها تحقق مآرب الصهاينة بالنسبة إلى تقسيم فلسطين، وإقامة دولة يهودية فيها[٧٥].

وقد علقت جريدة المصرى على مقترحات برنادوت قائلة: "لقد كان العرب يؤمنون فى أثناء المناقشات التى دارت فى مجلس الأمن الخاصة بمشكلة فلسطين بتأييد بريطانيا لهم، وكانوا يأملون أن تقنع بريطانيا الحكومة الأمريكية باتباع طريق الحق، وأن توصى بحل القضية حلا سلميا عادلا ولكن اقتراحات برنادوت أثبتت لنا أن من الخير ألا نعتمد إلا على أنفسنا"[٧٦].

ورفضت اللجنة السياسية للجامعة طلب برنادوت مد الهدنة، بعد أن تبين للأعضاء أن مقترحات بورنادوت لا تتعدى التقسيم والاعتراف بالدولة اليهودية؛ ولذلك رفض طلب مد الهدنة إلا إذا كان جواب برنادوت على مقترحات العرب صريحا بقبول البحث على أساسها[٧٧].

وفى الوقت نفسه ترك عزام الباب مفتوحا أمام جهود الوسيط الدولى برنادوت، حتى لو استمر القتال؛ إذ يمكنه أن يباشر وساطته ومباحثاته، وفى الوقت نفسه يستمر القتال. فاستئناف المباحثات لا علاقة له باستئناف القتال والواجب أنه يتوسط بين طرفين يتقاتلان[٧٨]. ومن ناحيته وأمام رفض عزام لمقترحات برنادوت رأى الأخير "أن رفض عزام لاقتراحاته بصفته أمينا عاما للجامعة العربية لا يعد رفضا رسميا من الدول العربية؛ لأننى قدمت اقتراحاتى إلى كل دولة عربية على انفراد، وأرسلت نسخة منها للعلم فقط للأمانة العامة للجامعة العربية"[٧٩].

ويتضح من خلال الجولة الأولى من المباحثات فى أثناء الهدنة الأولى رفض عزام الحلول الوسط لقيام دولة يهودية، أو القبول بأى حل يقوم على التقسيم، وأنه آثر القتال أيا كانت نتائجه، ورفض التعاون مع اليهود أو الجلوس

معهم لإجراء أية مفاوضات[٨٠]. ولا شك أن الموقف العسكرى كان له دوره فى اتخاذ ذلك الموقف السياسى فى هذا الوقت، لما أحرزته الجيوش العربية من تقدم فى أثناء الجولة الأولى من الحرب، لكن مع نشوب القتال فى المرحلة الثانية من الحرب من ٨ يوليه إلى ١٨ منه سنة ١٩٤٨ تعرضت الجيوش العربية لهزائم متتالية، وتحرج موقفها العسكرى فى ميدان المعركة، وانعكس أثر ذلك على مواقف عزام وبقية السياسيين العرب نحو عدم التشدد فى المفاوضات، ومناقشة المقترحات التى يعرضها برنادوت أو الطرف الآخر.

وكان أن أعلن عزام، بعد محادثاته مع برنادوت فى بيروت، بعد أن رفض الذهاب إلى رودس طبقا لرغبته، أن العرب قبلوا استئناف الهدنة فى فلسطين، ونزع سلاح مدينة القدس. واشتملت المحادثات على مسألة إصرار العرب على وقف الهجرة اليهودية وقفا تاما فى خلال الهدنة، وإعادة المشردين العرب إلى ديارهم، ومنع اليهود من استيراد الأسلحة.

واتفق برنادوت مع عزام على تعيين مندوبين عرب لتمثيل العرب فى تنفيذ قرار نزع سلاح القدس، وعين العرب أحمد حلمى وحسين الخالدى وأحمد الشقيرى وهنرى قطان. ورفض عزام مبدئيا البحث مع برنادوت فى أى حل مؤسس على التقسيم[٨١]، وطلب أن يرجع إلى مجلس الأمن لتفسير مدة الهدنة؛ لأن بقاءها غير محددة مع استمرار تدفق المهاجرين اليهود على فلسطين، يكسب اليهود قوة ونفعا، فى حين أن مجلس الأمن اشتراط ألا تحقق الهدنة أية فائدة للطرفين فى خلالها[٨٢]، حتى جعل هذا الموقف الحرج الجامعة العربية تطلب من البلاد العربية المحاربة تجنيد متطوعين للمساعدة مع الجيوش العربية، وأن يشرف على هذه العملية الجيش الذى فى القطاع المعين له[٨٣]؛ وهو ما يوضح صعوبة الموقف السياسى والعسكرى الذى كان يتعرض له عزام، فقام بتحميل بريطانيا آثار ما يجرى فى فلسطين، "وأن الإنجليز أخلوا بعهودهم ومواثيقهم مع العرب. وكان على إنجلترا أن تعترض وتستعمل حق الفيتو عندما قرر مجلس الأمن أن العرب هم المعتدون، ولكنها لم تفعل، وبذلك

فقدت صداقة العرب؛ لأنهم بتصرفاتهم هذه ساعدوا على وجود مائة ألف يهودى مسلح فى هذه البلاد. وسواء عملت الحكومات العربية على اتخاذ موقف رسمى إيجابى حيال إنجلترا أو لم تعمل، فسترغمها الشعوب العربية على هذا العمل"[٨٤].

وقد جعلت هذه الظروف نورى السعيد يطرح فكرة ضم تركيا إلى الجامعة لمساعدة القوات العربية فى فلسطين، وأيد عزام الفكرة. غير أنها وجدت معارضة من كل من سوريا ولبنان لرفض تركيا النزول عن الإسكندرونة لسوريا[٨٥].

وقد كتبت جريدة التيمز الأمريكية الصادرة فى ٢ أغسطس ١٩٤٨ تحمل الزعماء العرب مسئولية ثقيلة؛ لأنهم بعثوا فى نفوس شعوبهم آمالا لا أساس لها، ولأنهم قصروا فى وضع الحقائق الصحيحة أمامهم. فلما فشلوا فى تحقيق مزاعمهم كان لابد من إيجاد كبش الفداء.. ولم يكن من السهل مصارحة العرب بالحقائق عندما تكون مؤلمة[٨٦].

ويبدو أن التصريحات التى كان يطلقها عزام وبعض المسئولين العرب فى ذلك الوقت كانت لمواجهة الرأى العام العربى. ففى أثناء مباحثات عزام والوفود العربية مع برنادوت بالإسكندرية فى أوائل أغسطس ١٩٤٨، يذكر برنادوت أنه صنع تقدما فى الحصول على اقتناع بقبول العرب بوجود دولة إسرائيل، وهو الهدف الذى كان يسعى إليه برنادوت فى خلال محادثاته مع العرب. وذكر برنادوت لنائب السفير الأمريكى بالقاهرة؛ أن عزام لديه اقتناع بضرورة قبول وجود الدولة اليهودية، غير أنه لا يستطيع أن يضع بيانا ليعلن ذلك الآن؛ لأن الوقت ليس مناسبا لإعطاء رأى معلن فى وجود الدولة اليهودية.

وطلب برنادوت من عزام أن لا يبطئ فى اتخاذ قرار قبل اجتماعى الجمعية العامة فى سبتمبر القادم بهذا الشأن، غير أن عبد الرحمن عزام لم يكن الوحيد الذى لديه قبول بهذه الدولة اليهودية، فقد أوضح برنادوت أن لدى لبنان

والأردن اقتناعا بقبول هذه الدولة، بل يطلبان اتخاذ قرار سريع بهذا الشأن، وأنه سوف يقابل النقراشى لسماع وجهة نظره، ويتوقف أن يكون موقف كل من سوريا والعراق أكثر عنادا[٨٧].

وفى خضم الحرب، ولمواجهة الآثار المباشرة الناتجة بسببها بتدفق اللاجئين على حدود الدول العربية بسبب الحرب، رأى عزام أن العبء أثقل من أن تتحمله طاقة الدول العربية وحدها، ولابد من توسيع نطاق المساعى إلى الميدان الدولى، فبادر إلى الاتصال بالوسيط الدولى، حتى إن موضوع اللاجئين كان من الموضوعات الرئيسية التى تطرح فى أثناء المناقشات معه، واشترط عزام عودة اللاجئين إلى ديارهم لاستمرار الهدنة أو وقف القتال. وفى يوليو ١٩٤٨ كان أن أرسل عزام تقريرا يطلب فيه من المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة أن تقوم بواجبها نحو هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين[٨٨].

وقد سارعت مصر فى أثناء الحرب بمد يد المساعدة للاجئين، وشرعت فى إرسال الأدوية والأطعمة والمساعدات عن طريق الحكومة، من خلال الهيئات الأخرى؛ كمنظمة الهلال الأحمر وما شابهها. واعتمدت الجامعة العربية ٢٥ ألف جنيه لشراء الخيام والطعام والأدوات اللازمة لإرسالها على وجه السرعة إلى اللاجئين فى شرق الأردن ولبنان، علاوة على توزيع مساعدات مالية أخرى[٨٩]. وقام عزام من خلال التنسيق مع أحمد فراج قنصل مصر بالقدس بالاتفاق على الترتيبات التى تضمن وصول مساعدات الجامعة العربية إلى اللاجئين فى فلسطين، وقام قنصل مصر بالقدس من ناحيته بالاشتراك مع كبار الفلسطينيين بالإشراف على المساعدات التى يتم توزيعها على اللاجئين[٩٠]. وفى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة فى سبتمبر ١٩٤٨ تقرر تأليف مجلس أعلى للإغاثة يرأسه سليمان عزمى، ويشترك فيه مندوبون لكل دولة من الدول العربية، إلى جانب مندوب للأمانة العامة، وآخر لفلسطين، وأن يكون ذلك المجلس مستقلا عن الجامعة[٩١].

وفى أوائل سبتمبر ١٩٤٨ عاد برنادوت إلى المنطقة مرة أخرى. وفور عودته عقد اجتماعا مع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى ٦و٧ سبتمبر بالإسكندرية، فى محاولة أخيرة للوصول إلى تسوية سلمية بين العرب واليهود. وقد أكد عزام فى هذا اللقاء أن العرب مازالوا عند موقفهم فى (عدم الاعتراف بدولة يهودية مستقلة فى فلسطين)، مشيرا إلى أنه عاجلا أو آجلا الدولة اليهودية سوف تختفى، وأن الحرب سوف تندلع مرة أخرى، وسوف يحطم العرب دولة إسرائيل. وأضاف عزام أن العرب يصرون على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم قبل الدخول فى أية مناقشات حول تسوية نهائية، ويعلق برنادوت على ذلك بأن معنى أن هذا العرب فى كل الاحتمالات يعارضون الاتفاق باختيارهم، وتخطى الخلافات الحادة بين الطرفين التى أصبحت ظاهرة. وعندما سأل برنادوت عبد الرحمن عزام عن إمكان قبول عرض إسرائيل للدخول فى مفاوضات مباشرة معها، أجاب عزام بأن كل أعضاء جامعة الدول العربية يرفضون إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، وإذا كان هناك أية محادثات مقبلة عن مقترحات لأية تسوية نهائية فسوف تكون من خلاله، بوصفه وسيطا[٩٢].

وإزاء التباين الواضح فى مواقف كل من العرب واليهود، واقتراب موعد انعقاد الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٨، ورغبة برنادوت فى مناقشة الجمعية العامة للمشكلة الفلسطينية، عكف برنادوت فى رودس على وضع تقريره عن مهمته وجهوده للوساطة بين العرب واليهود. ووضع تقريره فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٨. وفى اليوم التالى سافر إلى القدس ليعرض مقترحاته على اليهود الذين ردوا بإطلاق أحد أعضاء عصابة شتيرن الصهيونية النار عليه فأرداه قتيلا[٩٣].

وبعد أيام من اغتيال برنادوت نشر تقريره الذى كان من أهم ما جاء فيه أنه يجب أن يعترف العرب بأنه أصبحت هناك فى فلسطين دولة يهودية ذات

سيادة تدعى إسرائيل، وإقامة دولة فلسطينية، ووضع القدس تحت وصاية دولية. وكانت مقترحات برنادوت مشابهة لمشروع التقسيم الصادر من الأمم المتحدة فى ١٩٤٧/١١/٢٩م، وتلك المقترحات التى أيدتها بريطانيا، ودعت الدول العربية إلى قبولها[٩٤].

وفى اجتماع اللجنة السياسية للجامعة فى سبتمبر ١٩٤٨ تقرر فى نهاية الاجتماع تأسيس حكومة فلسطينية، وأوضح عزام أن هذه الحكومة لن تقرر إلا برغبة شعبها الذى له الحق الأول فى تقرير مصيره. وعلى هذا الأساس فإن للفلسطينيين أن ينشئوا ما شاءوا من إدارة أو حكومة تكون نتيجة لإرادتهم الحقيقية، فأصحاب الرأى الأول فى تكوين الحكومة هم أهل فلسطين. فالجامعة كونت إدارة من أهلها لتقوم بإدارة الشئون الصحية والمحلية، وإلى ذلك من مرافق عامة. فإذا أرادوا أن تتطور هذه الإدارة إلى حكومة فهذا من حقهم. وعندما تقدم فلسطين على هذه الخطوة فإن الجامعة ستقابلها بأعظم ارتياح بدون فرض أشخاص معينين عليهم. غير أن بريطانيا عارضت أن يتولى أمين الحسينى هذه الحكومة، بل عارضت إنشاءها، ورأت أن عبد الرحمن عزام يحمل اللجنة السياسية للجامعة على إقرار تولى أمين الحسينى الحكومة[٩٥].

ولتفادى اعتراضات بريطانيا أعلن أحمد حلمى عبد الباقى فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨ قيام حكومة عموم فلسطين، وأبلغ ذلك إلى عزام والحكومات العربية[٩٦]، وعدت غزة مقرا لحكومة عموم فلسطين، ومقرها الجديد سوف يكون فى القدس بعد التشاور مع حكومة شرق الأردن التى رفضت الاعتراف بهذه الحكومة، حتى إن الملك عبد الله أرسل إلى سكرتير عام الأمم المتحدة برقية تحمل مخالفته لرأى جميع الدول العربية فى قيام حكومة فلسطين؛ وهو مما أدى إلى اشتعال الخلافات بين حكومة شرق الأردن والجامعة العربية.

وتبودلت الرسائل بين عزام والملك عبد الله، ورأى أن حكومة فلسطين

أقيمت فى غزة، وغزة أرض تحت إشراف مصر. وقد أخرت معارضة حكومة شرق الأردن اعتراف الدول العربية رسميا بحكومة عموم فلسطين، فلم يتم ذلك الاعتراف إلا فى ١٩٤٨/١٠/١٣، باعتراف مصر والعراق، ثم أعقب ذلك بقية الأعضاء، ما عدا الأردن[٩٧]. ومع إنشاء حكومة عموم فلسطين فى ظل حرب عام ١٩٤٨، وجهت اهتمامها للدفاع عن فلسطين منذ إنشائها، فطلب أحمد حلمى رئيس الحكومة من عزام دفع ما يلزم من أموال لدعم قوات الجهاد المقدس، غير أن عزام رد معتذرا؛ لأن الدول العربية لم تدفع حصصها فى إعانة فلسطين[٩٨].

وفى الواقع بقيت هذه الحكومة اسما لغير مسمى، ولم يكن لها أى أثر فى المجال الدولى أو العربى أو الفلسطينى، فقد سيطر اليهود على الجزء المخصص لهم فى قرار التقسيم، وعلى الأجزاء الأخرى التى استطاعوا ضمها بالقوة نتيجة للحرب، كما سيطرت الجيوش العربية على البقية الباقية من فلسطين، ولم يسمح لأمين الحسينى حتى الإقامة فى غزة، وبقيت تلك الحكومة صورية لا تملك السيطرة على ذرة واحدة من تراب فلسطين، وتتقاضى إعانة سنوية من جامعة الدول العربية تنفقها على رواتب موظفيها، وضرب بما قدمته من تقارير ومشاريع وما طلبته من قروض عرض الحائط[٩٩].

وفى منتصف أكتوبر ١٩٤٨ قام اليهود بتوسيع نطاق عملياتهم العسكرية باستخدام الطائرات والمدرعات بشكل مكثف، فتقدمت الحكومة المصرية بمذكرة إلى الأمم المتحدة تطالب فيها بوقف العدوان اليهودى. وفى ١٨ أكتوبر بادرت الحكومة المصرية بقبول طلب من الأمم المتحدة بوقف القتال، فى حين رفضت إسرائيل، وأعلنت أنها مصممة على اجتياح النقب كله، غير أن أخطر ما فى الأمر هو أن الجيوش العربية الأخرى وقفت ساكنة إزاء تركيز إسرائيل هجومها ضد الجيش المصرى، على الرغم من أن عبد الرحمن عزام صرح "بأن الجيوش العربية جميعا متضامنة، ولا يمكن أن يستأنف القتال فى جبهة

دون استئنافه فى جميع الجهات"[١٠٠]؛ أى أن الجيوش العربية بدأ ينكشف مع الوقت قلة عددها وعدم استعدادها، سواء من حيث التدريب أو التسليح.

فقد ظلت هذه القوات منذ بداية الهدنة الأولى، ولم يزد عليها أية قوات عاملة أخرى حتى قوات الاحتياط والمرابطة التى وصلت إلى الميدان. وبالنسبة إلى الجانب المصري؛ فإن هذه القوات لم تقم بأى تدريب بالمرة فترة طويلة، وكانت تصل إلى أرض المعركة ناقصة نقصا عظيما فى التسليح، وينقصهم روح القتال والرغبة فى البقاء فى خدمة الجيش. ولما كان من الواجب إكمال تسليحها وصقلها بالتدريب المستمر فقد كان ذلك على حساب قوات الجيش العامل نفسه، كما لم تتمكن هذه القوات طوال فترة الهدنة الثانية من استكمال ما ينقص من تسليحها؛ نتيجة للعمليات السابقة[١٠١].

وقد اتضح بشدة فى خلال الهجوم الذى شنه اليهود فى أكتوبر ١٩٤٨ فشل الاعتماد على قوات المتطوعين فقط التى كان يعول عليها عزام كثيرا، فقد جاء فى أحد تقارير وزارة الحربية أن القوات السعودية والمناضلين الليبيين والفلسطينيين وغيرهم من هذه القوات غير المدربة إطلاقا على القتال واستعمال الأسلحة التى بيدها. وقد ثبت أن اشتراكها فى القتال فيه خطر كبير على الروح المعنوية للقوات الأخرى المشتركة معها؛ لتخليها عن مواقعها فى كثير من المعارك[١٠٢]. وبرغم اهتمام عزام بقوات المتطوعين؛ فإن الحالة التى وصلت إليها هذه القوات كانت تقع على عاتق الدول العربية التى كانت من مسئولياتها شراء الأسلحة والمؤن، وتدريب المتطوعين من المبالغ التى كانت تصرف لها من الأمانة العامة[١٠٣].

وعلى الناحية الأخرى، فقد أفاد العدو اليهودى فائدة كبيرة بفترات الهدنة الأولى والثانية، وتمكن من زيادة قواته البرية زيادة كبيرة من بلاد أوربا المختلفة، وقوى مستعمراته الموجودة فى منطقة النقب فى خلال فترتى الهدنتين، كما اتخذها قواعد للقيام بالعمليات على أى جزء من الجبهة المصرية

وخطوط المواصلات، ومكنه الهدوء الذى ساد جميع جبهات الدول العربية من تجميع معظم قواته للقيام بالعمليات فى منطقة النقب وحدها[١٠٤].

وكان أن لجأ العرب إلى مجلس الأمن لانسحاب إسرائيل إلى المناطق قبل ١٤ أكتوبر، ووقف إطلاق النار. غير أن إسرائيل لم تنفذ شيئا من قرارات مجلس الأمن، وأصدر مجلس الأمن فى ١٩٤٨/١١/١٦ قرار طلب فيه إقامة هدنة فى جميع قطاعات فلسطين والدخول فى مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة لإقامة هذه الهدنة حالا. وردت الحكومة المصرية بأنها لا تستطيع قبول ذلك القرار إلا بعد تنفيذ القرار السابق فى ١٩٤٨/١١/٤ الذى يقضى بانسحاب القوات اليهودية إلى المواقع التى كانت ترابط فيها قبل اختراقها للهدنة ومهاجمتها للقوات المصرية فى النقب فى ١٩٨٤/١٠/١٤[١٠٥].

وفى هذه الأثناء أدرك عزام قيمة الدعاية للقضية الفلسطينية فى الأوساط الدولية لكسب الرأى العام العالمى، فأنشأ مكتبا للدعاية فى باريس، واستطاع هذا المكتب أن يكسب تأييد خمس صحف فرنسية، وأن يُحمل سائر الصحف التى كانت تنشر أخبار اليهود فقط، أن تنشر أخبار العرب أيضا، وكان عزام يرسل إليهم البرقيات عن حقيقة الحوادث والحالة فى فلسطين، ويقول لهم: "أرجو ألا تعطوا أهمية للأخبار المزيفة أو المبالغ فيها التى يذيعها اليهود عن حوادث فردية لأغراض سياسية"[١٠٦].

وفى مواجهة الدعاية الصهيونية فى الخارج، كان أن أرسل السفير المصرى بواشنطن إلى عزام يطلب منه أن ينشئ بمقر الجامعة مكتبا رئيسيا للدعاية العربية، تتبعه فروع ثلاثة فى أمريكا ولندن وباريس، وأن يتم تركيز الدعاية فى الجامعة العربية خيرا من توزيع الجهود بقيام كل دولة بالدعاية للقضايا العربية على طريقتها، وطلب عزام من الوفود العربية ومكتب الدعاية العربية فى باريس استغلال الساعة ونصف الساعة يوميا التى خصصتها هيئة الأمم المتحدة للدعاية للقضايا العربية استغلالا طيبا، خاصة فى الأوقات الحاضرة"[١٠٧].

وفى ظل الوضع الصعب الذى كانت عليه القوات العربية فى فلسطين، خاصة القوات المصرية، عقد فى أريحا فى أول ديسمبر ١٩٤٨ مؤتمر برئاسة الشيخ محمد الجعبرى رئيس بلدية الخليل، حضره حوالى ألف شخص، أكثرهم من اللاجئين الذين نزحوا عن ديارهم، ونزلوا إلى الأردن. وقرر المؤتمر ضم فلسطين إلى مملكة شرق الأردن، تحت تاج الملك عبد الله الذى رحب بقرارات المؤتمر وأيدها وعرضها على مجلس الأمة الأردنى الذى وافق عليها، وبدأت الحكومة الأردنية إجراءاتها الإدارية المختلفة تمهيدا لعملية الضم(١٠٨).

وفى ظروف انعقاد مؤتمر أريحا اشتدت معركة النقب بين مصر وإسرائيل، وحققت فيها الأخيرة نجاحا كبيرا، فى حين وقفت الجيوش العربية موقف الجمود؛ وهو مما أثار مصر، فاتخذت من مؤتمر أريحا مادة للهجوم على الحكومة الأردنية والملك عبد الله ، فاستدعى رئيس ديوان الملك فاروق ممثلى الحكومات العربية وأبلغهم رسالة شفوية من الملك نددد فيها بمؤتمر أريحا(١٠٩). وشارك عزام فى الحملة على مؤتمر أريحا، فندد فى مؤتمر صحفى بذلك المؤتمر الذى لن يؤدى إلا إلى التفريق بين الدول العربية، وعد قرارات المؤتمر ليس لها أى أثر فى مستقبل فلسطين، "ومن عجيب أن يستبيح الذين حضروه البت فى مصير فلسطين، ويطلبوا فى الوقت نفسه من الدول العربية أن تتم تحرير فلسطين"(١١٠).

وفى هذا الوقت قام الجيش الأردنى بحركة مفاجئة بالانسحاب من اللد والرملة، فعاود اليهود عدوانهم، خاصة على القوات المصرية حتى داخل الحدود المصرية، وحدث حصار الفالوجا فى ١٩٤٨/١٢/٢٢. وكان هناك تخاذل من مجلس الأمن الذى أصدر قراراته بانسحاب إسرائيل، وفك الحصار عن النقب، غير أنها لم تستجب، وذلك للضغط على الحكومة المصرية لعقد سلام معها"(١١١).

وبرغم بدائية التجهيز التى كان يعانى منها الجيش المصرى، وتفوق اليهود من حيث العدد والاستعدادات؛ فإن الجيش المصرى أبدى مقاومة بطولية

وحماسية[١١٢]، وأرسل عزام إلى هيئة المستشارين بعمان يطلب تخفيف الضغط على الجيش المصرى. وانتهى الرأى إلى أنه ما لم تعمل خطة مشتركة وقيادة موحدة للهجوم بقوات كبيرة على نطاق واسع فى جميع الجهات، فلا فائدة من أية عمليات صغيرة محلية، وأن العراق والأردن لا يوجد لديهما هذا الاحتياطى الذى يمكنه القيام بهذا الهجوم الكبير[١١٣].

أما بالنسبة إلى العراق، فقد تم تشكيل وزارة فيه على إثر استقالة مزاحم الباجهجى، وتولى نورى السعيد الوزارة الجديدة لتلافى الأخطاء التى ارتكبت فى فلسطين، وكان أبرزها - كما ذكرت المعارضة - الامتناع عن تقديم المساعدة الممكنة للجيش المصرى. وبرغم إعلان نورى السعيد فى خطاب تنصيبه أنه جاء لتنفيذ قرارات النواب بخصوص اتخاذ تدابير فعالة فى فلسطين؛ فإن أول إجراء اتخذه هو سحب الجيش العراقى أصلا من فلسطين فى مارس ١٩٤٩ بحجة عقد الأردن الهدنة مع إسرائيل[١١٤].

وكانت مصر قد سبقت الأردن فى عقد هدنة دائمة مع إسرائيل فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩، بعد وقوف الجيش المصرى وحده فى مواجهة القوات اليهودية، وعبور هذه القوات للحدود المصرية فى أثناء حصار الفالوجا، وامتناع الجيشين الأردنى والعراقى عن مد يد المساعدة له[١١٥]. وكانت الخطة الأنجلو أمريكية فى ذلك الوقت تقضى بتبنى عقد هدنة دائمة بين مصر وإسرائيل، وبذلك تضمنان تأييد الدول العربية لهذه الخطوة؛ إذ إن مصر هى أكبر الدول العربية، ودخولها فى مفاوضات مع إسرائيل لعقد هدنة تشجع غيرها من الدول العربية على الدخول فى مثل هذه المفاوضات. وتم لبريطانيا وأمريكا ما أرادتا[١١٦].

ولم يكن لعزام دور يذكر فى أثناء عقد الدول العربية اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل، بل إن دور الجامعة العربية استبعد تماما عند عقد تلك الاتفاقيات، فقد قامت كل دولة عربية على حدة بعقد الهدنة مع إسرائيل، وكان ذلك نتيجة للخلاف الحاد بين الدول العربية؛ إذ لم يكن بينها حتى الحد الأدنى من العمل

العربى المشترك. ووصل الخلاف بين مصر والأردن إلى مرحلة حادة جدا، بسبب الموقف الصامت للقوات العربية فى أثناء معارك النقب بين القوات المصرية والإسرائيلية؛ وهو ما انعكس على عمل الجامعة، وأدى إلى الشلل التام والعجز الكامل، فاستبعدت من المشاركة فيه[١١٧]. وكان لذلك انعكاسه أيضا على عزام بصفته أمين عام الجامعة العربية. وإضافة إلى ما أسفرت عنه هزيمة الجيوش العربية من عقد الدول العربية اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل، فقد تعرضت الفكرة العربية لانتكاسة بصفة عامة، بحيث كادت تودى بجامعة الدول العربية[١١٨].

وأخذت حدة الهجوم على الجامعة تتزايد، واتهمت بالعجز عن اتخاذ أى مواقف لها قيمتها، وبدأ أصحاب الاتجاه الإقليمى فى مصر يرونها فرصة لتحطيم هذه المنظمة الإقليمية التى كانوا يعدونها التعبير الحى لانتصار الاتجاه العربى وهزيمتهم[١١٩].

وفى الحقيقة ليس من الموضوعية نسبة الهزيمة وتحميلها لشخص معين، أو للجامعة العربية، فتجهيزات كل القوى العربية، ومنها الفلسطينية كانت بدائية ومحدودة، وكان مجموعها من حيث العدد قليلا، إذا قيست بالمهمات المنوطة بها، برغم ذلك فقد كان هناك ما يمنعها من تحقيق أهدافها حتى الدفاعية؛ ومن ذلك عدم التنسيق بينها؛ لأن القوات النظامية كانت تابعة لقيادتها السياسية، وكانت الأهداف السياسية للدول المشاركة غير موحدة، ومن ذلك أيضا عدم تعينة القوى فى الدفاع أو فى الهجوم، وترك كل قوة تخوض معاركها وحدها، وكان التنسيق نادرا ما يجرى وبصعوبة[١٢٠]. وعندما بدت ضرورة تعيين قائد عام للجيوش العربية طالبت كل دولة بأن تنال هذا الشرف، فصرف عزام النظر عن القيادة الموحدة، وطالب بتكوين هيئة لأركان الحرب، لم يتم على الإطلاق تعيين أعضائها. وأخذ كل جيش من الجيوش العربية التى دخلت فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ يقاتل فوق أرض فلسطين لحسابه الخاص[١٢١].

ولم تكن الحكومات العربية تفكر فى النصر العسكرى بقدر ما كانت تفكر فيما سيترتب على هذا النصر من نتائج سياسية[١٢٢]، تلك الحكومات التى حملها عزام عدم وضع القرارات التى اتخذها مجلس الجامعة أو اللجنة السياسية الخاصة بفلسطين موضع التنفيذ[١٢٣]؛ وهو مما حمل عزام بصفته أمين عام الجامعة عبء تعقب هذه القرارات لتنفيذها؛ وهو مما ترتب عليه تحت ضغط الظروف أن صارت الأمانة العامة كأنها إدارة فلسطينية يعدها الناس مسئولة عن كل ما يخص هذا القطر[١٢٤].

وفى خلال حرب فلسطين لم ينس العرب خلافاتهم وانقساماتهم وتنافسهم، فالملك عبد الله كان مهتما بإبعاد الهيئة العربية؛ لئلا يعلن قيام حكومة فلسطين، فتفسد خطته فى ضم الأجزاء المتبقية من فلسطين إلى مملكته الصغيرة[١٢٥]، ورفض الاعتراف بحكومة عموم فلسطين. ومن ناحية أخرى ظهر الاحتكاك بين مصر والعراق فى أثناء الحرب، وأعربت مصر عن استيائها من أن إسهام العراق فى العمليات العسكرية كان غير كاف، خاصة فى أثناء حصار القوات المصرية فى الفالوجا. ويذكر عزام وقتئذ أن العراق فقد فى خلال الحرب سبعة قتلى فقط، وهذا دليل على ضآلة القوات العراقية التى شاركت فى القتال بصورة جدية، فى حين اتهم العراقيون مصر بأنها رفضت القيادة المشتركة، وأن العراق قاتل فى معركة خاسرة سادتها الغطرسة المصرية[١٢٦].

ومن ناحيته حمل عزام بريطانيا ما آلت إليه حرب فلسطين ١٩٤٨، بممارستها السياسة المزدوجة تجاه العرب، "فأوعزت - عن طريق رجالها الرسميين وغير الرسميين - تشجع الدول العربية على دفع قواتها إلى فلسطين، ووعدت هذه الدول بالمساعدة، ثم وقفت موقف المتفرج، تمد يد المعاونة تارة وتقبضها تارة أخرى. ولم تكن عبارات عزام نفسه تنفى هذا الاحتمال؛ فيذكر الدكتور هيكل فى مذكراته "أن عزام قال له غير مرة إن إنجلترا بدأت تخون الدول العربية بعد أيام معدودة من بدء دخول قواتها فى فلسطين"[١٢٧].

ولقد تركت هزيمة حرب ١٩٤٨ آثارها فى عزام ومكانته، سواء أمام الرأى العام العربى أو داخل الجامعة العربية، تلك الهزيمة التى كانت نبت الظروف العربية قبل سنة ١٩٤٨، ظروف الضعف والتجزئة والخضوع للاستعمار. وقد بدأت هذه الآثار باستبعاد عزام والجامعة من لعب أى دور فى اتفاقيات الهدنة التى عقدتها الدول العربية مع إسرائيل، وعند إجراء أية محادثات بين العرب وإسرائيل بعد ذلك، بل وصل الأمر إلى أن الوفد المصرى فى جنيف كان يخشى بشدة من تسرب أخبار عن محاولة عمل محادثات مع الجانب الإسرائيلى، حتى لا يعلم عزام عنها شيئا؛ لأنه كان يقاوم بشدة أى حديث مباشر مع الإسرائيليين[١٢٨].

وطالبت العراق والأردن بتنحية عزام من منصب الأمانة العامة للجامعة، بل تغيير نظام الجامعة وميثاقها[١٢٩]. ولم تلق القرارات الصادرة من الجامعة التى كان يكلف بها عزام، خاصة التى تعنى بالقضية الفلسطينية، قبولا من بعض الدول الأعضاء؛ فعندما قرر مجلس الجامعة الموافقة على تفويض عزام بالإنفاق على فرق المتطوعين للجهاد فى فلسطين، طبقا لمقتضيات الظروف[١٣٠]، رأت الحكومة العراقية أن تقوم بنفسها بتوجيه نفقات اشتراكها فى الجامعة إلى المتطوعين الفلسطينيين فى جبهتها. وبررت الحكومة العراقية موقفها بعدم قيام الأمانة العامة للجامعة بالإنفاق على المتطوعين فى الجبهة العراقية، وهددت الحكومة العراقية بأنها لن تستطيع أن تتعاون مع الأمانة العامة فى أية قضية كانت، ما لم تدفع المبالغ المستحقة للمتطوعين الفلسطينيين الموجودين على جبهتها[١٣١].

## الهوامش

(١) الرابطة العربية، ١٩٤١/٤/٢٦م، ص١٠.

(٢) أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٥م، ص١٩٧.

(٣) المصور، ١٩٤٧/١٠/١٠م، ص٤.

(٤) محمد حسنين هيكل، العروش والجيوش، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨م، ج١، ص٤٤٩.

(٥) المصرى، ١٩٤٧/١٠/١٣م، ص٢.

(٦) المصرى، ١٩٤٧/١٠/٢٢م، ص٢.

(٧) محمد أمين الحسينى، حقائق عن قضية فلسطين، د.ن، القاهرة ١٩٥٧م، ص٨١.

(٨) روز اليوسف، مذكرات إبراهيم عبد الهادى السرية، ١٩٨٢/٩/١٣م، ص٣٦؛ صلاح الشاهد، ذكرياتى فى عهدين، القاهرة ١٩٧٦م، ص١٧٧.

(٩) صلاح العقاد، قضية فلسطين المرحلة الحرجة ١٩٤٥م - ١٩٥٦م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٨م، ص٨٥.

(١٠) المصرى، ١٩٤٧/١١/٢٩م، ص٥.

(١١) فلاح خالد على، الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٤٩م، تأسيس إسرائيل، رسالة دكتوراه، كلية الأداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م، ص٣٢، ٣٣.

(١٢) المصرى، ١٩٤٧/١٢/٦، ص٤.

(١٣) المصور، ١٩٨٤/٢/٦، ص١١.

(١٤) المصرى، ١٩٤٧/١٢/٤م، ص١.

(١٥) الإخوان المسلمون، ١٩٤٧/١٢/٦م، ص٢.

(١٦) صموئيل لبيب، السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، ١٩٤٨ -

١٩٥٦م، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ١٩٩٢م، ص٢٠.

(١٧) مجلة كلية الآداب بسوهاج، عادل حسن غنيم، ردود الفعل العربية الرسمية في أعقاب توصية الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ١٩٤٧/١١/٢٩م، العدد الخامس، ١٩٨٦م، ص١٦٢، ١٦٣.

(١٨) عاصم الدسوقى، الولايات المتحدة وفلسطين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٥م، ص١١٩ - ١٢٥؛ محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين والصراع الدولى ١٩٤٥م - ١٩٦٧م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨م، ص١١١.

(١٩) عادل حسن غنيم، مذكرة من وزير مصر المفوض بعمان إلى رياسة مجلس الوزراء المصرى حول مقابلة مع وزير بريطانيا بعمان فى ١٩٨٤/٢/٧، مجلة الشرق الأوسط، العدد السادس، سنة ١٩٧٩م، ص٤٥، ٤٦.

(٢٠) المصور، ١٩٤٨/١/٣٠م، ص١٢.

(٢١) صموئيل لبيب، مرجع سابق، ص٥١.

(٢٢) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٥٨، ملف ١٣٩ - ١٤٢ / ١-٥، مذكرة عبد الرحمن عزام إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٨/١/٥م، سرى.

(٢٣) عبد الله عزباوى، الانعكاسات السياسية لحرب فلسطين على مصر ١٩٤٨ - ١٩٤٩م، بحث ألقى فى ندوة مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، فلسطين بعد خمسين عاما على حرب ١٩٤٨م، فبراير سنة ٢٠٠٠م، ص١٠٤.

(٢٤) ناجى علوش، المقاومة العربية فى فلسطين ١٩١٧م - ١٩٤٨م، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، د.ت، ص٩٣.

(٢٥) أنيس الصايغ، الهاشميون وقضية فلسطين، المكتبة العصرية، صيدا ١٩٦٦م، ص٢٣٧.

(٢٦) محمد خالد الأزعر، جيش الجهاد المقدس، بحث ألقى فى ندوة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، فبراير ٢٠٠٠، ص٢٢١.

(٢٧) عادل حسن غنيم، جيش الإنقاذ، بحث ألقى فى ندوة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، فبراير ٢٠٠٠م، ص١٥٢- ١٥٨.

* يذكر أ. د. عادل حسن غنيم أن العقيد محمود الهندى أحد المسئولين عن اللجنة العسكرية فى دمشق، روى الطريقة التى تم بها الحصول على توقيع عزام على قرار تسريح جيش الإنقاذ بدون أن يدرى وبدون رغبة منه؛ إذ كان عزام يرى المحافظة على جيش الإنقاذ وتقويته؛ إذ تمكن المسئول الذى عرض عليه الأوراق فى أثناء مرضه بالفيوم (زهير القبانى ممثل سوريا فى الجامعة) بناء على تكليف من رئيس الوزراء السورى جميل مردم، بالاتفاق مع رئيس الجمهورية، من الحصول على توقيعه بدون أن يتنبه؛ إذ كان يعرض عليه كل موضوع قبل أن تتم موافقته، وعرض عليه فيما عرض موضوعا آخر، ثم قدم إليه ورقة تسريح جيش الإنقاذ فوقع عليها، وهكذا انتهى تاريخ جيش الإنقاذ بعملية احتيال ونصب دبلوماسى، كان يفترض فيه المسئولية والأمانة. ولعل مما يؤكد صحة هذه الرواية أن من رواها كان مسئولا باللجنة العسكرية بدمشق، كما أن معدة المذكرات هى أستاذة بجامعة دمشق معروف عنها دقتها فى تحقيق الأحداث، كما لم يوجد فى أى مرجع نفى لهذه الرواية. عادل حسن غنيم، مرجع سابق، ص١٦١.

(٢٨) مروة أديب جبر، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين ١٩٤٥م- ١٩٦٥م، رسالة ماچستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص٥٩.

(٢٩) جميل عارف، شاهد على مولد الجامعة العربية (الوثائق السرية لدور مصر وسوريا والسعودية)، الطبعة الأولى، القاهرة، الدولية، للإعلام والنشر، سنة ١٩٩٥م، ص٢٤.

(30) Campell, Gohn, Defense of the Middle East, Problem.

of American Policy, New York, 1956., p. 320.

(31) Foreign, Relation of U.S.A, the Ambassador in the United kingdom (Douglas) to the Secretary of State, 24th. May, 1948, vol. v, p. 1040; Campell, Gohn, op. cit.

(٣٢) محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، الطبعة السادسة، المكتب المصرى الحديث، القاهرة ١٩٩٣م، ص٧١.

(٣٣) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص٤٤٩ - ٤٥١.

(٣٤) فلاح خالد على، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(35) Ilan Pappe, Britain and the Arab - Israeil Conflict 1948 - 1951, London, 1988, p. 30.

(٣٦) محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص٤٥١، ٤٥٢.

(٣٧) المصور، ١٩٤٨/١٢/٢٤، ص١٧.

(٣٨) المصرى، ١٩٤٨/٦/٤، ص٤.

(٣٩) فلاح خالد على، مرجع سابق، ص٢٠٧، ٢٠٨.

(٤٠) فؤاد المرسى، حول الفكرة العربية فى مصر، دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٥م، ص١٤٧.

(٤١) المصرى، ١٩٤٨/٥/٢٤م، ص٣.

(42) Foreign Relation of U.S.A, 24th May, 1948, loc. cit, p.1040.

(٤٣) وزارة الحربية، وثائق مكتب المشير، محفظة ١٤، ملف بدون رقم، نشرات قسم المعلومات، إدارة المخابرات الحربية، ١٩٤٨/٥/٢٥م، ص٤.

(٤٤) المصرى، ١٩٤٨/٥/٢٧م، ص٤.

* كانت الدبلوماسية المصرية فى ذلك الوقت مدركة مسئولياتها؛ فبعد أيام من اشتراك الجيوش العربية فى الحرب، ومع الأمل فى أن تتمكن تلك الجيوش من تحقيق نصر حاسم فى تلك الحرب بفرض الأمر الواقع على

مناقشات مجلس الأمن وقراراته، رأت الدبلوماسية المصرية من الحكمة إطالة المناقشات فى المجلس، فربما فرضت نتائج المعارك على مناقشات المجلس وضعا جديدا، وعبرت برقية مرسلة من نيويورك فى ١٩٤٨/٥/٢٠م، عن هذا المعنى؛ جاء فيها: "لا يزال الاهتمام مركزا على سرعة العرب ومضائهم المنظم فى عملياتهم الحربية فى فلسطين نفسها، ونحن نبذل كل ما وسعنا لإطالة المناقشات هنا". عادل حسن غنيم، الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين، مرجع سابق، ص٤٣، ٤٤.

(٤٥) زكريا أحمد محمد، العرب وجهود الوسيط الدولى فولك برنادوت، بحث ألقى فى ندوة مركز تاريخ مصر المعاصر، ٢٠٠٠م، ص٢٢٨.

(٤٦) محمد وحيد الدالى، أسرار الجامعة العربية، مكتبة روزاليوسف، القاهرة ١٩٨٢م، ص٢٣١.

(٤٧) زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص٢٣١، أكرم زعيتر، مرجع سابق، ص٢١٩.

(٤٨) المصرى، ١٩٤٨/٥/٣١م، ص٤.

(٤٩) المصرى، ١٩٤٨/٦/٢، سامى حكيم، مرجع سابق، ص٥٧.

(٥٠) عبد الله التل، كارثة فلسطين من مذكرات عبد الله التل، الطبعة الأولى، دار القلم، القاهرة ١٩٥٩م، ص٢٠٢؛ زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص٢٣٢.

(٥١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٣٣١، ملف ٥/٤٨/١٤٠، برقية من الخارجية المصرية إلى المفوضية المصرية ببغداد، ١٩٤٨/٦/١٠، سري؛ الجامعة العربية، الوثائق السرية فى قضية فلسطين، المجموعة الثانية ١٩٤٧ - ١٩٥٠م، القاهرة ١٩٥٧م.

(٥٢) أكرم الحورانى، مذكرات أكرم الحورانى، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى، القاهرة ٢٠٠٠، ص٧٨٠.

(٥٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين، الطبعة الأولى، دار

الشروق، القاهرة ١٩٨٦، ص١٥٠.

(٥٤) زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص٢٣٤، ٢٣٥.

(٥٥) المرجع السابق، ص٢٣٦.

(٥٦) صموئيل لبيب، مرجع سابق، ص١٠٣.

(٥٧) حسن صبرى الخولى، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٣، ص١٨.

(٥٨) المصرى، ١٩٤٨/٦/١٢م، ص٤.

(٥٩) وزارة الحربية، وثائق مكتب المشير، محفظة ١٤، ملف بدون رقم، نشرات قسم المعلومات، إدارة المخابرات الحربية، ١٩٤٨/٧/٨م، سرى جدا.

(٦٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٣٣١، ملف ٤٨/١٤٠/ ٥، مذكرة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٨/٦/١٣.

(٦١) المصرى، ١٩٤٨/٦/١٧م، ص٤.

(٦٢) زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص٢٣٨، ٢٣٩.

(٦٣) المصرى، ١٩٤٨/٦/٢٨م، ص٤.

(٦٤) وزارة الحربية، وثائق مكتب المشير، محفظة ١٣، ملف ١-٢٦/ س ج/ ٢٦، ج٥، مذكرة عن الحملة المصرية فى فلسطين، ١٩٤٨/٧/٧، سرى جدا.

(٦٥) المصرى، ١٩٤٨/٦/٢٧م، ص٣.

(٦٦) عبد الله عزباوى، الانعكاسات السياسية لحرب فلسطين على مصر ١٩٤٨ - ١٩٤٩م، بحث ألقى فى ندوة مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر، فبراير ٢٠٠٠م، ص١٠٥.

(٦٧) جامعة الدول العربية، مصدر سابق؛ زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص٢٥٣، ٢٥٤؛ سامى حكيم مرجع سابق، ص٩٥، ٩٦.

(٦٨) المصرى، ١٩٤٨/٧/١٢م، ص٤.

(٦٩) أنور الجندى، القومية العربية والوحدة العربية الكبرى، الطبعة الأولى، الدار القومية للنشر، القاهرة ١٩٦٢م، ص١٦٧.

(70) Foreign Relation of U.S.A, The Charge in Egypt (Patterson) to the Secretary of State, 17th July, 1948, vol. p.12292.

(٧١) مروة أديب جبر، مرجع سابق، ص١١٢.

(72) Foreign Relation of U.S.A, 17th July, 1948, loc. cit, p.1229.

(٧٣) جامعة الدول العربية، مصدر سابق.

(74) Foreign Relation of U.S.A, the Ambassador in Iraq (Was worth) to the Secretary of State, 24th May, 1948, vol. v, p.1042.

(٧٥) زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص٢٦٠، ٢٦١؛ محمد وحيد الدالى، مرجع سابق، ص٢٣٦.

(76) Ilan Pappe, op. cit, p.40.

(٧٧) الجامعة العربية، مصدر سابق.

(٧٨) المصرى، ١٩٤٨/٧/٤م، ص١.

(٧٩) المصرى، ١٩٤٨/٧/٧م، ص٤.

(٨٠) المصرى، ١٩٤٨/٧/٧، ص٧.

(٨١) المصرى، ١٩٤٨/٧/١١م، ص١.

(٨٢) جلال يحيى، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٦٥م، ص٢٤٢، ٢٤٤.

(٨٣) المصرى، ١٩٤٨/٧/٢٦م، ص١.

(٨٤) المصرى، ١٩٤٨/٨/١م، ص٤.

(٨٥) وزارة الحربية، وثائق مكتب المشير، محفظة ١٤، ملف بدون رقم،

نشـرات قسـم المعلومـات، إدارة المخـابرات الحربيـة، ١٩٤٨/٧/٢٧م، سرى جدا.

(٨٦) المصرى، ١٩٤٨/٧/٣١م، ص١.

(٨٧) المصرى، ١٩٤٨/٨/١١م، ص٢.

(٨٨) وزارة الحربيـة، وثـائق مكتـب المشير، محفظـة ١٤، ملـف أ١/مـخ١، نشـرات قسـم المعلومـات إدارة المخـابرات الحربيـة، ١٩٤٨/٨/٢م، سرى.

(89) Foreign Relation of U.S.A, 17th July, 1948, loc. cit, p.1226.

(٩٠) الأمانـة العامـة للجامعـة العربيـة، تقريـر عـن تعلـيم أبنـاء اللاجئـين الفلسطينيين ورعاية شئونهم الاجتماعية والاقتصادية، إصدار الأمانة العامة، القاهرة ١٩٥٠م، ص١٥.

(٩١) المصرى، ١٩٤٨/٨/٥م، ص٤.

(٩٢) المصرى، ١٩٤٨/٨/٢١م، ص٤.

(٩٣) المصرى، ١٩٤٨/٩/٩م، ص١.

(٩٤) زكريا أحمد محمد، مرجع سابق، ص٢٥٧.

(٩٥) سامى حكيم، طريق النكبة، القاهرة، ١٩٦٦م، ص١١٥.

(٩٦) المصرى، ١٩٤٨/٩/٢٥م، ص٤.

(٩٧) المصرى، ١٩٤٨/٩/١٣م، ص٥.

(٩٨) حسن يوسف، مذكرات القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢م - ١٩٥٢م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٢، ص٢٠٦.

(٩٩) جامعة الدول العربية، مصدر سابق.

(١٠٠) المصرى ١٩٤٨/١٠/١١م، ص٤.

(١٠١) فلاح خالد على، مرجع سابق، ص٨٧.

(١٠٢) مروة أديب جبر، مرجع سابق، ص١٥٨.

(١٠٣) حسنين كروم، عروبة مصر قبل عبد الناصر ٤ فبراير ١٩٤٢م - ٢٣ يونيو ١٩٥٢م، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م، ص١٥٨.

(١٠٤) وزارة الحربية، وثائق مكتب المشير، محفظة ١٣، ملف ١- ٢٦ - س ج/ ٢٦ جـ٢، نشرات ومعلومات إدارة المخابرات الحربية، ١٩٤٨/١١/٣، سرى جدا.

(١٠٥) وزارة الحربية، وثائق مكتب المشير، محفظة ١٣، ملف ١-٢٦، س ج/ ٢٦ جـ٤، مذكرة عن موقف القوات المحاربة وتسليحها فى فلسطين، ١٩٤٨/١٠/٢٢م، سرى جدا.

(١٠٦) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١١٧، ملف ٦/٢٦/٢٣، برقية من وكيل الخارجية المصرى إلى قنصل مصر فى بنغازى، ١٩٤٨/١٢/٦م.

(١٠٧) وزارة الحربية، وثائق مكتب المشير، محفظة ١٣، ملف ١- ٢٦ - س ج/ ٢٦ جـ٤، استعراض موقف القوات المصرية فى فلسطين، ١٩٤٨/١١/٣م، سرى جدا.

(١٠٨) سامى حكيم، مرجع سابق، ص١١٨، ١١٩.

(١٠٩) المصرى، ١٩٤٨/١٠/٢٢م، ص٣.

(١١٠) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة، ٥٢٠، ملف ٥/١٣٧/١٤٠، برقية من السفارة الملكية المصرية بواشنطن إلى وزارة الخارجية ١٩٤٨/١١/١٣م، سرى.

(١١١) المصرى، ١٩٤٨/١١/١٧م، ص٥.

(١١٢) مروة أديب جبر، مرجع سابق، ص١٥٧.

(١١٣) محمد عزة دروزة، الوحدة العربية، المكتبة التجارية، بيروت ١٩٥٧م، ص٣٧١.

(١١٤) المصرى، ١٩٤٨/١٢/١٧م، ص٢١.

(١١٥) سامى حكيم، مرجع سابق، ص١١٩.

(116) Hopwood, D., Egypt Politics and Society 1945 - 1981, Oxford University Press, London, 1981, p.56.

(١١٧) وزارة الحربية، وثائق مكتب المشير، محفظة ١٣، ملف ٦/١م، س ج/ ٢٦، ص٦، من هيئة المستشارين إلى رئيس هيئة أركان حرب، ١٩٤٨/١٢/٢٩م.

(١١٨) صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥ - ١٩٥٨م، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧١م، ص٥٥.

(١١٩) عبد الله عزباوى، مرجع سابق، ص١٠٢.

(١٢٠) محمود محمد متولى، اتفاقية رودس بين العرب وإسرائيل ١٩٤٩م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤م، ص٢٤.

(١٢١) حسنين كروم، مرجع سابق، ص١٧٠.

* أراد عزام إجراء تحقيق بشأن هزيمة فلسطين بعد انتهاء المعارك فى فلسطين إلى ما انتهت إليه عندما استعان بالجنرال الألمانى آرثر شميث فى يوليو ١٩٤٩م الذى كان يعمل تحت قيادة روميل فى أثناء الحرب العالمية الثانية فى الصحراء الغربية قائدا لمنطقة ليبيا الشرقية، وذلك بموافقة الملك فاروق، وبعد قيام الجنرال الألمانى بزيارات مختلفة للمواقع العسكرية فى الجبهة المصرية والسورية بمصاحبة عزام اضطر إلى مغادرة القاهرة إلى ألمانيا مرة أخرى نهائيا، بعد أن علمت المخابرات الأمريكية وإسرائيل بوجوده ومهمته، إضافة إلى رفض مصطفى نصرت وزير الحربية فى حكومة النحاس التعاون معه، وكان فى رأيه أن الملك فاروق قد ارتكب مخالفة دستورية خطيرة عندما جاء بهذا الجنرال إلى مصر بدون أن يستطلع رأى حكومته. محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص٤٤٧، ٤٤٨.

(122) Howard Douglas Rowland, The Arab - Israeli Conflict as Represented In Arabic Fictional Literature, The University Of Michigan, U.S.A, 1971. pp.184-185.

انظر أيضا: بهاء فاروق، فلسطين بالخرائط والوثائق، دار هلا للنشر، القاهرة ٢٠٠٠م، ص١٩٩.

(١٢٣) صلاح العقاد، قضية فلسطين المرحلة الحرجة ١٩٤٥ - ١٩٥٦م، ص٥٨.

(١٢٤) المصرى، ١٩٤٨/٩/١٦م، ص٤.

(١٢٥) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٦٤٨، ملف بدون رقم، محاضر اجتماعات مجلس الجامعة العربية، دورة الانعقاد السابع العادية، ٢٩ فبراير ١٩٤٨م.

(١٢٦) عبد الحميد عبد الجليل أحمد شلبى، العلاقات السياسية بين مصر والعراق ١٩٥١ - ١٩٦٣م، القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م، ص٥٣.

(١٢٧) محمد حسنين هيكل، مذكرات فى السياسة المصرية، دار المعارف، الجزء الثالث، القاهرة ١٩٧٧م، ص٤٤.

(128) Foreign Relations Of U.S.A The Ambassador In Egypt To Secretary of State, 4th January, 1950, vol. v, p.666.

(١٢٩) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ٢٥٨، ملف بدون رقم، حديث بين حسين سرى ونورى السعيد، ١٩٤٩/٨/٢٢م.

(١٣٠) مجلس جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة العربية الخاصة بفلسطين، قرار ٢٤٢، دورة (١٠)، جلسة (٣)، ١٩٤٩/٣/٢١م.

(١٣١) الخارجية المصرية، الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١٣٣١، ملف ٢/٤٨/١٤٠، برقية من المفوضية العراقية إلى الخارجية المصرية، ١٩٤٩/٣/٢٩م، سرى.